الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

٢٧-٢٨-٢٩ شوال ١٤٣٨ / ٢١-٢٢-٢٣ يوليو ٢٠١٧

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٨
حقوق الإنسان في العالم	٢٤

عكاظ» تفتح ملف التشهير بمخالفي أنظمة السعودة»
«العمل»: نصوّرهم لتوثيق المخالفة.. حقوق الإنسان: إجراؤكم مخالف

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢٨ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٢ يوليو ٢٠١٧م

اضغط هنا

(فاطمة آل دبيس (الدمام @fatimah_a_d

تحفظت جمعية حقوق الإنسان على لسان أمينها العام المستشار القانوني خالد الفاخري على قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتشهير بمخالفي أنظمتها وتصويرهم، وأوضح الفاخري لـ«عكاظ» أن مسلك وزارة العمل مخالفة للأنظمة السعودية التي راعت حقوق الإنسان وفرضت عدم التشهير بالمخالفين إلا بحكم قضائي أو نص نظامي. وأكد أن الأنظمة في المملكة تعتبر التشهير عقوبة. متسائلا: كيف تقع العقوبة قبل إدانة المتهم من قبل القضاء، خصوصا أن في بعض الحالات تظهر عدم وقوع كل من تم تصويرهم في مخالفة. وأكد الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان أنه يحق للعامل المتضرر من التشهير رفع دعوى قضائية في المحاكم يبين فيها الضرر الذي وقع عليه، مؤكداً أن الجهود التي تبذلها الوزارة في الإيقاع بالمخالفين واضحة، إلا أنه يجب الحذر من الوقوع في المخالفات التي لا تتوافق مع الأنظمة المرعية بالمملكة.

في المقابل، بررت وزارة العمل تشهيرها بالمخالفين برغبتها في إثبات جديتها في ضبط المخالفات. وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل لـ«عكاظ» أن «العمل» تقوم بدورها في تنظيم سوق العمل وضبط المنشآت المخالفة والعمال المخالفين للأنظمة، وتجري عمليات ضبط المخالفة بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومن المخالفات التي يتم رصدها عمل المخالفين في وظائف ومهن مقصورة على السعوديين وهي مخالفة صريحة تستوجب الضبط والترحيل. وأضاف أنه يتم تصوير الواقعة المضبوطة بغرض التوثيق بالدلائل ولإثبات جدية الوزارة في فرض الأنظمة.

لكن المحامي خالد البابطين أكد لـ«عكاظ» حق العامل الذي تعرض للتشهير في تقديم دعوى والمطالبة بإيقافه في السعودية لحين انتهاء القضية والحصول على الحكم القضائي ضد من نشر صوره لا من قام بتصويره. وأوضح البابطين أن التشهير في حد ذاته عقاب منصوص عليه في الأنظمة ولا يقع دون نص نظامي أو حكم قضائي، وأن نشر الصور دون إخفاء الوجه وإرفاقها بخبر مسيء يعد تشهيرا وإساءة للسمعة.

حقوق الإنسان في الصحافة

هكذا أصبح السجن أرحم

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٢ شوال ١٤٣٨هـ - ١٦ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=٣٤٧٩٠

هالة القحطاني

بقاء الفتاة في دور الرعاية دون أن يتسلمها أهلها لعدة سنوات، يُعدّ خللا في خطط الوزارة التي ينبغي أن تغير أنظمتها، وتطوعها لخدمة الظروف المتغيرة

إنسانيتنا هي ما تبقينا أحياء في هذا العالم المزدحم بالمشكلات، وتحدد قيمتنا في مجتمعنا. فبدلا من أن يتخذ الفرد منا خطوة إيجابية لوقف أذى بسيط عن آخر بشجاعة، يدير ظهره وكأنه لا يرى، لأنه يعتقد أن هذا ليس من مسؤوليته، حتى يتحول الأذى البسيط عظيما لا يطاق. مع أن القوانين الكونية والفطرية تدفعنا إلى أن نتحرك في الاتجاه الآخر، لمنع مكروه أو صد ضرر عن الآخرين، لأن هذه ضمن مسؤوليتنا الدينية والاجتماعية .

احتوت الجهات الأمنية الأسبوع الماضي، عملية فوضى تحطيم وتهشيم زجاج، قامت بها عدد من نزيلات دار رعاية الفتيات في مكة، بسبب عدم تجاوب إدارة الدار مع مطالب كانت الفتيات تقدمت بها مسبقا، وبسبب انتهاء محكومياتهن أيضا، ورفض ذويهن استلامهن .

بعد السيطرة على الموقف وتهدئة الفتيات، أُحيلت ٩ منهن إلى سجن النساء، وبعد انتهاء التحقيقات أفرجت النيابة عنهن، فرفضن الخروج من السجن بسبب اعتراضهن على سوء المعاملة في الدار، ليصبح السجن أرحم على أنفسهن المحطمة .

وبصراحة، أضم صوتي إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في تحميل الدار مسؤولية ما تعرضت له الفتيات من تجاوزات، وما نتج عنه من تطورات أدت إلى إيداعهن السجن.

ملف «نزيلات دور الرعاية» ملف حساس ومعقد، تتشابه تفاصيله الاجتماعية في عدة مناطق للأسف. فحين تهرب الفتاة أو ترتكب جريمة، لا تغفر لها أسرتها فقط، بل المجتمع بأكمله، الذي من أفراده العاملون في دور الرعاية، وغالبهم ليسوا متخصصين في التعامل مع هذه الحالات.

وغالب الأمور التي تعترض عليها الفتيات في تلك الدور، ينحصر في احتياجاتهن اليومية والنفسية البسيطة مثل، سوء المعاملة والمضايقات التي يتعرضن لها من بعض العاملات، وسوء التغذية التي تقدّم لهن، وتدني مستوى الخدمات .

ولا يلتفت المسؤول لتعديل أو تطوير الخدمات في أي قطاع، إلا بعد أن ينهار السقف وتعم الفوضى. وحين يكون الأمر متعلقا بشؤون الفتيات، تكون الاستجابة أضعف، وأحيانا لا تذكر، إلا بعد أن يجنح الأمر عن مساره، فيلفت الانتباه، لأننا اعتدنا أن ننكر أن الأخطاء تبدأ دائما صغيرة، وإهمالنا لها هو ما يحولها إلى كارثة كبيرة.

وحين يُجْمع المختصون من أساتذة علم الاجتماع والنفس والإرشاد على نبرة «لا حول ولا قوة لنا» في هذه القضية، ويقترحون حلولا مثل «تحويل الأمر لمحكمة التنفيذ لإلزام الأسر باستلام بناتها بالقوة، أو أن تتدخل الإمارة لتصلح ذات البين لضمان عدم إيذاء الفتيات، أو إيقاف خدمات الأب كي يذعن باستلام ابنته، أو إجباره بكتابة تعهد»، كلها اقتراحات وحلول وقتية تستفز الآباء في إجبارهم، وغير منطقية للفتيات الخائفات من مستقبل مجهول. بل تبدي عجز المسؤولين عن إيجاد حلول هادفة تخدم المتضررات والمجتمع، بإلقاء الكرة في ملعب آخر، وكأنهم لا يدركون أن الهاربات من التعنيف، هربن من الأساس من أسر قاسية، فككت ترابطها المشكلاتُ بين أفرادها، فكيف يرون أن الحل هو «إلزام الأسر باستلامهن ولا بديل لهن من التعنيف إلا أسرهن .«!

إعادة الفتيات إلى ذويهن بالقوة الجبرية لا تنهي المشكلة، بل تصنع منها سلسلة حلقات جديدة لا تنتهي، بل ربما تزداد تفاقما .

ومثل تلك القضية لا تحتاج منا سوى تغيير اتجاه التفكير ١٨٠ درجة، بدلا من الدوران في المتاهة نفسها، فبقاء النزيلات في السجن أو في دور الرعاية بعد انتهاء محكومياتهن تعد عقوبة بلا جرم. وعلى الجهات أن تطلقهن تطبيقا للأمر السامي، بتسهيل أمورهن واجراءاتهن دون ولي أمر.

فتأهيلهن لا يعني حبسهن ومعاملتهن كمجرمات، ولن يتم عن طريق جلسات نفسية فقط، بل عن طريق ملء أوقاتهن، وإشغالهن بالعمل والتدريب، فبقاء الفتاة في الدار دون أن يتسلمها أهلها لعدة سنوات يعد خللا في خطط الوزارة التي

ينبغي أن تغير أنظمتها وتطوعها لخدمة الظروف المتغيرة، شريطة أن تعمل عليها مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بوضع خطط بديلة، بدلا من أن تتكدس الفتيات في الدور. مثل أن تضع شهرا واحد فقط حدا أقصى لتسليم الفتاة في حالة الأسر الطبيعية، أو تحول ملفها للتوظيف في حالة الأسر الصعبة التي تعاني خللا في تركيبها. فالعمل يُخرج قدرة وطاقة الإنسان الكامنة، ويغير شخصيته للأفضل ويصقلها ويعلمه ما لم يكن يعلم من قبل، وما إن يشعر بأنه ينجز وينتج، حتى يمنحه ذلك الشعور بالرضا، فتتولد مع الوقت عملية التعزيز وإعادة الثقة في النفس تلقائيا.

وحين تعمل الفتاة تتغير شخصيتها وتتقدم، وتنظر إليها أسرتها والمجتمع بنظرة مختلفة، فتعود العلاقات تدريجيا بشكل صحي وأكثر إقناعا، وإن لم تعد نكون كسبنا عضوا فاعلا في المجتمع .

الظروف تغيرت، والاحتياجات الفردية للإنسان تغيرت، والدولة بأكملها في مرحلة تحول، فإذا لا يملك المسؤولون إيجاد حل يرضي حقوق الإنسان البسيطة، فهذا في حد ذاته مشكلة أخرى.

ملف «نزيلات دور الرعاية» ملف حساس، لم يصل إلى حلول منصفة أو منطقية، بل ما زال يعاني فشلا ذريعا، فلا يمكن أن تستمر اللجنة التي تناقش تفاصيله، أن يكون غالبها من الرجال الذين لا يستطيعون فهم المراحل النفسية التي تمر فيها الفتاة، ولا يدركون خطورة أن يصبح السجن بالنسبة لها أرحم.

لجنة لمراجعة عقوبات القتل
توجيهات بإعداد مدونة قضائية لتحديد الجرائم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢٨ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٢ يوليو ٢٠١٧م

اضغط هنا

@Adnanshabrawi (عدنان الشبراوي (جدة

علمت «عكاظ» عن صدور توجيهات إلى الجهات المختصة بإعداد مشروع مدونة الأحكام القضائية لتحديد الجرائم الموجبة للقتل تعزيرا. وصدرت التوجيهات على اللجنة الشرعية لإعداد مشروع مدونة لتحديد الآليات التي تضمن التحقق من توافر الأهلية الموجبة للمسؤولية الجنائية لدى الشخص الخاضع للمحاكمة في جريمة موجبة لعقوبة القتل.

وطبقا لمعلومات «عكاظ» فقد صدرت توجيهات إلى مجلس القضاء لاتخاذ ما يلزم للنظر في توجيه محاكم الاستئناف بأن يكون استئناف الأحكام في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس أو في ما دونها مرافعة بحضور المتقاضين أمام محاكم الاستئناف على أن تنسق وزارة المالية مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والنيابة العامة لتوفير كافة المستلزمات المادية والبشرية بشكل عاجل بما يضمن تفعيل ممارسة محاكم الاستئناف لاختصاصها. وصدرت موافقة بتشكيل لجنة في المجلس الأعلى للقضاء من مختصين في الجوانب الشرعية والنظامية تتولى مراجعة النصوص النظامية الخاصة بالجرائم وعقوباتها واقتراح ما يلزم من تعديلات بشأنها لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها بالقتل تعزيرا ومدى مناسبة العقوبة لها وللجنة الاستعانة بمن تراه من الجهات ذات العلاقة على أن ترفع مرئياتها للجهات المختصة.

وعلمت «عكاظ» عن صدور توجيهات بتشكيل لجنة في هيئة حقوق الإنسان بمشاركة وزارات العدل والداخلية والصحة والنيابة العامة تتولى وضع دليل إجرائي مرجعي للتعامل مع ادعاءات التعذيب أو المعاملة المهينة على أن تسترشد اللجنة ببروتوكول إسطنبول بشأن التقصي والتوثيق.

حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير الثقافة والإعلام: جهاز أمن الدولة رؤية أمنية لرخاء تنموي

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/١٦٠٩٧٦٤

الرياض - واس

قال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، إن الأوامر والقرارات الملكية التي يأمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على فترات متقاربة، تؤكد حرصه -حفظه الله- على مواكبة المتغيرات المحلية والدولية على المستويات والصُّعُد كافة للارتقاء بمستوى أداء أجهزة الدولة وتقديم أعلى مستوى من الخدمات للمواطن والمقيم وزوار الحرمين الشريفين.

وأضاف معاليه في تصريح صحفي :" تنسجم هذه الأوامر لتحديث وتطوير المنتج الخِدمي والإداري لأجهزة الدولة وفق رؤية الحاضر للمستقبل ٢٠٣٠، والطموحات التي أعلنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وتعكس قدرات بلادنا بما أنعم الله عليها من ثروات مادية وبشرية تحقق الاستقرار لأجيال المستقبل.

وتابع يقول :" ومن هذه الأوامر جاء الأمر الملكي الكريم بتأسيس رئاسة أمن الدولة كجهاز مستقل يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء لإعطائه قوة التركيز على أمن الوطن والمواطن والمقيم، ومكافحة الإرهاب والتجسس والاختراق الفكري بكافة أشكاله وأنواعه، وبأحدث الوسائل والطرق العالمية أمنياً ومعلوماتياً، ومراقبة تمويله ماليا، إضافة إلى أنه سيختصر الكثير من الإجراءات الروتينية في اتخاذ القرار وسرعة ردة الفعل بحزم وعزم تجاه أي نوايا عدوانية ضد الوطن. كما أنه سيسهل تفرغه وتخصصه في التواصل مع الجهات ذات العلاقة على المستوى الدولي والإقليمي، والعمل على تطوير أدواته، ورفع كفاءته لضمان الدقة في التنفيذ والمتابعة."

وأكد الوزير العواد أن تحديد مهام أمن الدولة في القطاعات المعنية بالتعامل الميداني والأمني البحت التي كانت جزءًا من عمل وزارة الداخلية؛ سيجعل من الوزارة أكثر تفرغاً وتركيزاً لتقديم الخدمات المدنية للمجتمع والمحافظة على مكتسبات التنمية وتطويرها وضبط النظام ونشر ثقافة احترام القانون وحفظ الحقوق المدنية والسلامة للمواطن من خلال أجهزة الأمن العام ممثلة في الشرطة والمرور والدفاع المدني والجوازات ومكافحة المخدرات وبقية الخدمات التي تخص المواطنين والمقيمين في المملكة ورفع كفاءة العمل وسرعة الإنجاز.

وأضاف يقول :" إنه لأن وزارة الداخلية عضو في كافة اللجان الاقتصادية والتجارية والتنموية والأمنية والاجتماعية وكثير من المجالات الحيوية فإن إنشاء أمن الدولة من القطاعات الأمنية وقوات الأمن الميدانية يجعل الوزارة أكثر تفرغا للجانب التنموي والاجتماعي دونما انشغال بالهاجس الأمني وتبعاته الميدانية الأمر الذي يرهق قطاعاتها ويزيد تشعبها وإرهاقها إدارياً."

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام أن هذا الفصل بين القطاعين يسعى لرفع كفاءات قطاعات الدولة وفق رؤية ٢٠٣٠ وتحسين أدائها بما يلبي التطلعات المستقبلية لبلادنا، وهذا الإجراء له تأثير اقتصادي إيجابي لما يتضمنه من ترشيد إنفاق الدولة وزيادة الإيرادات من خلال تقديم خدمات أفضل واستثمار أمثل للموارد. ولو أخذنا مثالاً للخدمات سنجد أن تطوير المرور سيؤدي إلى الحد من حوادث المرور التي يروح ضحيتها الآلاف سنوياً ويوفر أموالا طائلة تنفق على تبعات الحوادث؛ وإذا علمنا أن معدل الوفيات لكل ١٠٠ ألف في المملكة هو ٢٩؛ وهو أعلى من المعدل العالمي (لا يزيد عن ٦ لكل ١٠٠ ألف.(

وأشار معاليه نقلا عن إحصاءات رسمية إلى أن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور وصل إلى ٠٣١ ر ٩ حالة وفاة في عام ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥-٢٠١٦)، ويمثل زيادة بنسبة ١٨ في المئة منذ عام ١٤٣٤ هـ. كما أثرت حوادث المرور على الطرق تأثيرا سلبيا، مع خسارة تقدر بمعدلات تتراوح بين ٥ ر ٣ في المئة وخمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

٩

وبلغت نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرقات بين المدن حوالي ٦٥ في المئة من إجمالي عدد الوفيات في المملكة خلال السنوات الماضية، حيث بلغت حوالي ٥٠٠ ر ٥ حالة وفاة في ١٤٣٧ هـ. يضاف لذلك الخسائر الفادحة التي تتكبدها الدولة في علاج الإصابات والأمراض الناتجة عن تلك الحوادث.
وقال معالي وزير الثقافة والإعلام :" هذا يعني أننا بحاجة ماسة لتقليل الخسائر في الأرواح وفي نفقات علاج المصابين وفي الحفاظ على الممتلكات من خلال التركيز على المرور والرفع من كفاءة العمل. زد على ذلك أن التركيز على مكافحة المخدرات سيساعد في حماية المجتمع من هذه الآفة الخطيرة وما يرتبط بها من جرائم ومخالفات وأضرار اقتصادية واجتماعية؛ وسيوفر على اقتصادنا الملايين حينما نُخلص مجتمعنا من كل ما يجلب له الضرر العقلي والجسدي.
وأضاف معاليه :" لاشك أن الهاجس الأمني مهم ولكن العناية بالجانب التنموي مهم كذلك، ولذلك فإن هذا الفصل يخلق توازناً بين الأمن والتنمية المستدامة. وهذا يهيء الفرصة لاستثمار أجدى للموانىء البحرية والجوية من خلال العناية بتطويرها وتوظيفها لخدمة الاقتصاد، والأمر نفسه في تطوير الجمارك السعودية والخدمات الأخرى. والمؤمل أن يوفر ذلك كله عشرات المليارات من ميزانية الدولة نتيجة رفع كفاءة العمل وترشيد النفقات وحسن استغلالها."

ترحيب سعودي بتقرير صندوق النقد الدولي الداعم لتنفيذ «رؤية ٢٠٣٠»

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/١٦١١٢٦٦

متابعة - الرياض الإلكتروني
رحبّت وزارة المالية بما تضمنه تقرير صندوق النقد الدولي عقب اختتام المجلس التنفيذي للصندوق مشاورات المادة الرابعة مع حكومة المملكة من إشادة بشأن توجهات الاقتصاد الوطني.
وتعليقاً على نتائج المشاورات مع صندوق النقد الدولي، قال محمد الجدعان وزير المالية: "نرحب بإشادة الصندوق بما تم إحرازه حتى الآن من تقدم على طريق تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي وصفها الصندوق بأنها برنامج (إصلاح جريء). وارحب بشكل خاص بإشارة الصندوق إلى التحسن المحرز في إطار المالية العامة بالمملكة، والالتزام بالشفافية، والعمل المكثف لإزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص."
وأشار الجدعان إلى توقع الصندوق بأن يصل النمو غير النفطي بالمملكة إلى (١.٧٪) هذا العام، مقارنة مع (٠.٢٪) العام الماضي، وأن معدلات النمو ستتحسن على المدى المتوسط مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وإلى ترحيب الصندوق بخطة خفض العجز في الميزانية من (١٧.٢ %) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م إلى (٩.٣ %) في العام ٢٠١٧م.
وقال الجدعان وزير المالية: "على الرغم من أن هناك الكثير مما يبعث على التفاؤل إلا أننا ندرك أن هناك أيضاً تحديات تستوجب العمل المكثف لمواجهتها، سلاحنا في ذلك التوكل على الله، ثم التزام القيادة الرشيدة بمسيرة الإصلاح الشاملة، وما ينعم به اقتصادنا من مقومات. ونقدر التحليل الموضوعي والمحايد لصندوق النقد الدولي المؤكد لقوة أساسيات الاقتصاد السعودي التي تمكنه من مواصلة البناء لاقتصاد حديث وحيوي يعم فيه الازدهار . وأسجل شكري للزملاء في الأجهزة الحكومية المختلفة، الذين بذلو الكثير من الجهود قبل وخلال مناقشات المادة الرابعة، والشكر أيضاً لممثلي صندوق النقد الدولي، متطلعين في المملكة إلى استمرار التعاون معهم."

النائب العام يحذر من سجن أي متهم بدون سند نظامي

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/١٦١١٢٤٠

حذّر النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب من إيقاف أي مواطن أو مقيم بدون سند نظامي، كما شدد أنه سيتم محاسبة كل من يتجاوز النّظام وتفعيل المادة (٢٥) من نظام الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه "يخضع رجال الضبط الجنائي فيما يتعلق بوظائفهم في الضبط الجنائي المقرر في هذا النظام لاشراف النيابة العامة (هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا)، وللنيابة أن تطلب من الجهات المختصة في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ولها أن ترفع دعوى تأديبية عليه دون إخلال بالحق في رفع الدعوى الجزائية."

وأكد في تعميم وجهه للجهات المعنية بأعمال الضبط الجنائي (حصلت الرياض على نسخه منه) من إيقاف أي متهم ما لم تكن الجريمة المنسوبة إليه من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف الواردة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٠٠) وتاريخ ١٤٣٥/٦/١٠ ووفقا لما نصت عليه المادتان (٣٣/٣٠) من نظام الإجراءات الجزائية والمادتين (١٩/١) و(٢٤/١) من اللائحة التنفيذية للنظام.

وأكد الشيخ المعجب في تعميم وجهه لتلك الجهات على التقيد بالنظام، محذرا المخالفين من المُحاسبة وفق المادة (٢٥) من نظام الإجراءات الجزائية.

وكان النائب العام الشيخ سعود المعجب أصدر الاسبوع الماضي العديد من الأوامر بالافراج عن سجينات لازالت قضاياهم في مرحلة الضبط ولم تتوفر الأدلة الكافية لسجنهم والاكتفاء بالكفالة حسب النظام.

التنمية الاجتماعية: (رعاية الفتيات) تستقبل الموقوفات والمحكوم عليهن بقضايا جنائية

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.al-jazirahonline.com/news/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧٢٣/١١٣٥٦٣

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، أن مؤسسة رعاية الفتيات تستقبل وتؤوي الفتيات الموقوفات والمحكوم عليهن بقضايا جنائية مختلفة، ممن تقل أعمارهن عن ٣٠ عاما، وهي من المؤسسات التي تعنى الوزارة بتوفير كافة الخدمات الصحية والنفسية والتربوية لها عند إيداع الفتيات للمؤسسة، وعرضهن على اطباء نفسيين.
وقال المتحدث الرسمي:" إن الوزارة تسعى جاهدة منذ افتتاح مؤسسات رعاية الفتيات في بعض المناطق، إلى إعادة تكيف النزيلات للعودة لأسرهن منذ دخولهن المؤسسة، من خلال عدة جلسات نفسية واجتماعية مع الفتاة وأسرتها، خاصة وقت الزيارات بالنسبة للحالات التي بالإمكان عودتها."
وأشار أباالخيل، إلى أن هناك بعض الحالات التي تكون لديها سوابق أو تكرر دخولها للمؤسسة، فإن إدارة المؤسسة من خلال كوادرها النفسية والاجتماعية تكرر المحاولات والجهود للتواصل مع الأسرة الرافضة لابنتها، وقد يكون ذلك بالتعاون مع الجهات المختصة مثل: الجهات الأمنية، والمحاكم، وإمارات المناطق، ولجان الإصلاح في بعض مراكز الإرشاد الأسري، بهدف إيجاد خط رجعة مع الأسرة لاستلام ابنتهم بعد انتهاء محكوميتها.

هيئة الطيران توضح آليات عبور الحجاج والمعتمرين القطريين

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.al-jazirahonline.com/news/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧٢٣/١١٣٥٦٧

أكدت الهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة العربية السعودية على ما ورد في البيان الصادر عن وزارة الحج والعمرة والذي يؤكد حرص حكومة المملكة على تمكين الراغبين في أداء مناسك العمرة من الإخوة الأشقاء القطريين في أي وقت وعبر أي خطوط باستثناء الخطوط القطرية، على أن تنطلق من الدوحة مرورا بمحطات ترانزيت فقط، ويكون قدومهم عن طريق مطار الملك عبدالعزيز في جدة ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز في المدينة.
أما بالنسبة للحجاج من المواطنين القطريين والمقيمين في قطر ممن لديهم تصاريح حج من وزارة الحج والعمرة ومن الجهة المعنية بشؤون الحج في قطر وتم تسجيلهم في المسار الإلكتروني للحج، فسيكون بإمكانهم القدوم جواً مباشرة من الدوحة أو عبر أية محطة أخرى (ترانزيت) وعلى أي ناقل جوي غير الخطوط القطرية، تختاره الحكومة القطرية وتوافق عليه الهيئة العامة للطيران المدني، وأن يكون قدومهم ومغادرتهم من خلال مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة فقط خلال موسم الحج لهذا العام ١٤٣٨هـ.
وجددت الهيئة حرصها على تنفيذ توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين في خدمة ورعاية الحجاج والمعتمرين والزوار وبذل أقصى الجهود لتذليل كل السبل لهم ليؤدوا مناسكهم بيسر وسهولة.

بعد أنباء عن محاولة ٤ فتيات بـ"دار رعاية مكة" الانتحار..
مغردون يطالبون بتدخل عاجل
في أقل من ٢٤ ساعة من إطلاق سراحهن من سجن النساء:

المصدر: جريدة سبق الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
رابط الخبر

بعد وصول وسم #انقذوا_فتيات_دار_الرعاية إلى الترند للمرة الثانية على التوالي، طالب مغردون من جهات الاختصاص بالتدخل السريع، بعد ما حاول أربع فتيات في دار رعاية الفتيات بمكة الانتحار في أقل من ٢٤ ساعة من إطلاق سراحهن من سجن النساء، وإعادتهن للدار، حسب توجيه النيابة العامة على خلفية إيقاف تسع فتيات، بسبب أعمال شغب وقعت في الدار احتجاجاً على عدم استجابة مديرة الدار لمطالبهن.

وبحسب التقارير فقد تم إحالة أربع فتيات لدار الرعاية بأبها بعد محاولتهن الانتحار في أقل من ٢٤ ساعة من إطلاق سراحهن من قبل النيابة العامة برفقة من أوقفهن في أحداث الشغب، وعددهن تسع فتيات.

"سبق" تواصلت مع متحدث وزارة العمل، وطلبت منه إيضاحا حول حادثة محاولة الانتحار ونقل الفتيات الأربع لدار الفتيات بأبها، إلا أنها لم تتلق رداً منه على استفسارتها، مكتفياً بتغريدة قال فيها: "مؤسسة رعاية الفتيات هي دار إصلاحية تستقبل وتؤوي الفتيات الموقوفات والمحكوم عليهن بقضايا جنائية مختلفة، ممن تقل أعمارهن عن ٣٠ عاما."

وتعد هذه هي المرة الثالثة التي تشهد فيه دار رعاية الفتيات أحداث شغب وأعمال تخريب بالإضافة إلى محاولة الانتحار الثانية في نفس الدار.

وقد زار فريق نسوي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، دار رعاية الفتيات بعد تسارع الأحداث فيها.

وذكرت "سبق " في تقرير سابق لها إحالة تسع فتيات لسجن النساء على أحداث إثارة شغب وقعت في الدار.

ومن جانبهم، أشاد الكثير من المغردين بدور متحدث وزارة العمل وردوده، إلا أنهم اعتبروا تغريدته الأخيرة عن الدار مخالفة للواقع الذي يعيشة الكثير من نزيلات الدار، فيما تحدثت نزيلات عن معاناتهن في الدار وما يلقين من تجريح وإهانات وألفاظ من المشرفات خلال فترة إقامتهن بالدار.

وزير العدل يوجه بتحقيق عاجل في قضية السيدة التي تشكو من عدم تنفيذ أحكام بالنفقة لها ولأبنائها "القفاري": تم التواصل معها والوقوف على مشكلتها من قِبَل المختصين

المصدر: جريدة سبق الجمعة ٢٧ شوال ١٤٣٨هـ - ٢١ يوليو ٢٠١٧م
رابط الخبر

وجّه وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بفتح تحقيق عاجل بشأن المقطع المنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي لسيدة تشكو من عدم تنفيذ أحكام بالنفقة لها ولأبنائها.

أوضح ذلك المتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ منصور القفاري؛ مشيراً إلى أنه تم التواصل مع السيدة والوقوف على مشكلتها من قِبَل المختصين بالوزارة، والتنسيق مع جمعية مودة (أحد شركاء الوزارة في تقديم المشورة والمعونة النظامية لمراجعات المحاكم)؛ لتوفير المعونة والمشورة النظامية لها.

مضيفاً أن توجيهات معالي الوزير تنص على التحقق من الواقعة فوراً، وتطبيق الأنظمة حيالها، ومحاسبة أي مقصّر يَثبت أن له يداً في الإضرار بالسيدة أو تعطيل تنفيذ الأحكام؛ خاصة وأن هناك تنظيمات صارمة ودقيقة بشأن سرعة تطبيق أحكام النفقة والبت في قضاياها فوراً.

وشدد "القفاري" على أن الوزارة لن تتوانَ في إحقاق الحق؛ تطبيقاً لمنهج دولتنا العادلة، ليأخذ كل صاحب حق حقه.

ولفت إلى أهمية تواصل أصحاب القضايا مع الوزارة أولاً بأول في حال حدوث أي إشكالات يمكن أن تُعيق تنفيذها؛ وذلك عبر وسائل الاتصال المتاحة في البوابة الإلكترونية أو البريد الإلكتروني للوزير والوكالات والإدارات الموجودة في بوابة الوزارة الإلكترونية، التي تستقبل الشكاوى والمطالب وتعالجها أولاً بأول.

طاقات توفر ١٠% من الوظائف لـ١.٢ مليون سيرة ذاتية

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=٣١٠٠٥٣&CategoryID=٢

الرياض: نايف العصيمي ٢٣-٠٧-٢٠١٧ ١٢:٣٠ AM

وفرت البوابة الوطنية للعمل «طاقات» نحو ١٢٨ ألف فرصة عمل، تمثل ١٠% من إجمالي السير الذاتية المسجلة لديها، والتي بلغت نحو ١.٢ مليون سيرة، والتي تصدرها حملة الثانوية العامة بـ٣٩٨٢٢٤ سيرة ذاتية، فيما شكلت نسبة الأميين من حملة تلك السير ١٣.٣%.

كشفت البوابة الوطنية للعمل «طاقات»، أن إجمالي السير الذاتية المسجلة لديها بلغت نحو ١.٢ مليون سيرة ذاتية، بينما بلغت الفرص الوظيفية المتاحة عبر البوابة أكثر من ١٢٨ ألف فرصة عمل، أي ما يعادل قرابة الـ١٠ % من إجمالي سير الباحثين عن عمل. ونشرت البوابة سيرا ذاتية لـ١٢٢٧٠٨٤ باحثا وباحثة عن عمل، فيما بلغت نسبة الأميين منهم

١٣.٣ %، حيث تصدر حملة الثانوية العامة قائمة الباحثين عن العمل بـ٣٩٨٢٢٤ سيرةً ذاتيةً، وحملة البكالوريوس ثانياً بـ٣٠٤١٤٨ سيرةً ذاتيةً، والأميين ثالثا بـ١٦٣١٤٢ سيرةً ذاتيةً. وعرضت البوابة ما لا يزيد عن ١٢٨٦٢١ فرصة عمل لجميع المؤهلات، إذا بلغ إجمالي الفرص الوظيفية لحملة مؤهل الدكتوراه ٥٠٠ فرصة عمل وهي أكثر من السير الذاتية لذات المؤهل البالغة ٢١١ سيرةً ذاتيةً لباحث وباحثة عن عمل.

التربية البدنية الرغبة الأولى لـ ٧٥% من متقدمات جامعة الطائف

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣١٠٠٨٠&CategoryID=٥

الطائف: فواز الغامدي ٢٠١٧-٠٧-٢٣ ١٢:٢٣ AM

شهد قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة «المستحدث» بجامعة الطائف إقبالا كبيرا من المتقدمات الحاصلات على نسبة موزونة ٨٠% فأكثر، إذ حددته ٢١٢٩ متقدمة كرغبة أولى من بين أقسام الجامعة، ووفق الإحصاءات الرسمية فإن ٧٥% ممن تنطبق عليهن الشروط يرغبن في الالتحاق بالقسم.

بعد أن أعلنت جامعة الطائف مؤخرا إطلاق أول برنامج لإعداد معلمات التربية البدنية للبنات في الجامعات السعودية تحت مسمى «قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة»، كشفت الجامعة أن القسم الذي تم فتح باب القبول فيه شهد إقبالا كبيرا من المتقدمات الحاصلات على نسبة موزونة ٨٠ % فأكثر، إذ حددته ٢١٢٩ متقدمة كرغبة أولى من بين الأقسام الأكاديمية العديدة التي تتيحها الجامعة لطالباتها.

وأوضح المتحدث الرسمي لجامعة الطائف صالح محمد الثبيتي، أن عمادة القبول والتسجيل في الجامعات تلقت أيضاً استفسارات كثيرة من طالبات الجامعة حول إمكان التحويل من أقسامهن الحالية إلى قسم التربية البدنية.

متابعة دقيقة

أشار الثبيتي إلى أنه وفق الإحصاءات الرسمية المقدمة من عمادة القبول والتسجيل في الجامعة فإن ٧٥ % تقريباً ممن تنطبق عليهن الشروط يرغبن في الالتحاق بقسم التربية البدنية. ولفت إلى أن عمليات التسجيل جرت بمتابعة دقيقة من عميد القبول والتسجيل وصل الله السواط، ومنسوبي العمادة، موضحاً أن الجامعة ستعلن بالتفصيل كافة البيانات الخاصة بالقبول والتسجيل للعام الجامعي المقبل ١٤٣٨ - ١٤٣٩.

رياضة البنات

أوضحت الجامعة أن إطلاق القسم الجديد تحت مسمى «قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة»، يأتي مواكباً لقرار وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، القاضي بالبدء في تطبيق برنامج التربية البدنية في مدارس البنات اعتباراً من العام الدراسي المقبل ١٤٣٨ / ١٤٣٩.

وذكرت أن مجلس الجامعة وافق في جلسته «الخامسة» في شهر شعبان الماضي على منح درجة البكالوريوس في التربية البدنية، ودرجة البكالوريوس في علوم الصحة والرياضة للطالبات، ضمن خطة إعادة هيكلة أقسام كلية التربية وبرامجها الأكاديمية والدرجات التي تمنحها الكلية.

ريادة وتميز

تضمنت خطة إعادة هيكلة كلية التربية تغيير مسمى قسم التربية البدنية في الكلية إلى قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة، بهدف تحقيق الريادة والتميز في مجال التربية البدنية والرياضة، من خلال تقديم برامج أكاديمية وتدريبية وبحثية واستشارية، بما يتلاءم مع المستجدات الحديثة. ويهدف القسم الجديد أيضاً إلى إعداد وتأهيل خريجين وخريجات لديهم قدرات وسمات ومهارات ثقافية واجتماعية وبدنية، وعلى دراية كاملة بالنظريات الأساسية وتطبيقاتها، بما يتناسب مع مسؤولياتهم ودورهم في رعاية المواطنين بالمؤسسات التعليمية. كما يهدف تطوير كلية التربية إلى الاستجابة لمتطلبات

سوق العمل في مجال التربية البدنية والرياضة المحلية، وفقاً للمعايير العالمية، مع ازدياد الحاجة إلى المتخصصين في الجانب الرياضي والبدني، وخاصة مع انتشار مراكز تهتم بالجانب البدني والرياضي.

الاقتصادية

«البلديات» تحدد آلية إغلاق محطات الوقود على الطرق الإقليمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.aleqt.com/٢٠١٧/٠٧/٢٣/article_١٢٢٣٧٤٦.html

حددت وزارة الشؤون البلدية والقروية، آلية إغلاق محطات الوقود على الطرق الإقليمية غير الملتزمة باللائحة المعتمدة التي تم تعميمها على الأمانات.

يأتي ذلك بعد اعتماد التوصيات التي وضعتها اللجنة التنفيذية للمتابعة والإشراف لمحطات الوقود على الطرق الإقليمية التي تضم وزارات الشؤون البلدية والقروية، والنقل، والداخلية "الدفاع المدني"، والطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والتجارة والاستثمار، والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ومن ضمنها تطبيق آلية لتقييم مستوى الخدمة في محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية التي تتضمن آلية الإغلاق الكلي والجزئي وذلك بما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في الجهات ذات العلاقة وتطبيقها على جميع محطات الوقود ومراكز الخدمة الواقعة على الطرق الإقليمية التي لم تحقق الحد الأدنى من الاشتراطات الواردة باللائحة، وذلك على ضوء نموذج الزيارات الرقابية لمحطات الطرق الإقليمية.

ووفقا للائحة يتم الإغلاق الكلي للمحطات في حال مخالفة الاشتراطات التي تم وضعها فيما يتعلق بدورات المياه، على سبيل المثال عدم توافر المياه للاستخدام، وتعطل نسبة ٢٥ في المائة، من الشطافات، ووجود طفوحات للمياه، وعدم توافر الصابون السائل، إلى جانب عدم وجود دورة مياه واحدة على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة، فيما تشمل عقوبة الإغلاق الكلي لمخالفات المساجد المتمثلة في عدم توافر أنظمة التكييف الفعالة، وتعطل نسبة ٢٥ في المائة، من أجهزة التكييف، وتشمل المخالفات أيضا غياب عامل
التنظيف للمسجد ودورات المياه.

وبحسب اللائحة يتم تطبيق الإغلاق الجزئي مع تطبيق لائحة الغرامات في حالة وجود مخالفات بالمحطة والخدمات الموجودة فيها مثل عدم توافر سلال المهملات بشكل كاف وعرض البضائع الخاصة في البقالة خارج المكان المخصص لها وانعدام النظافة لفرش وأرضية المسجد، إلى جانب تطبيق العقوبات الصادرة من الدفاع المدني حسب لائحة النظر في مخالفات نظام ولوائح الدفاع المدني، إضافة إلى تطبيق قائمة مخالفات لائحة مرافق الإيواء السياحي لفنادق الطرق (الموتيلات) بواسطة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ويتم إغلاق مضخات الوقود المخالفة في محطات الوقود بتطبيق لائحة الغرامات والجزاءات البلدية من قبل وزارة التجارة والاستثمار، كما يتم تطبيق نظام حماية المرافق العامة على الطرق من قبل وزارة النقل في حالة عدم تقيد محطات الطرق بذلك.

كما تضمنت التوصيات مهلة مدتها ستة أشهر لملاك المحطات الواقعة على الطرق الإقليمية قبل وبعد المحطات المشغلة من قبل الشركات المؤهلة بمسافة أقل من ٢٥ كلم بالاتجاه نفسه للتعاقد مع إحدى الشركات المؤهلة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، أو الحصول على التأهيل لإدارة وتشغيل وصيانة محطات الوقود ومراكز الخدمة، وفقا لمعايير التأهيل المعتمدة من قبل الوزارة، مع أخذ التعهدات عليهم بهذا الشأن، ويتم إغلاقها في حالة عدم الالتزام بعد انقضاء المهلة المحددة بستة أشهر.

وزير العدل: «أمن الدولة» ستعزز الاستقرار لمواجهة التحديات

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alyaum.com/article/٤١٩٨٨٢٥

واس - حفر الباطن

نوه وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بالأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- التي نصت في مضامينها الكريمة على عدد من القرارات والتنظيمات، التي جاء في مقدمتها نقل عدد من المسؤوليات والتخصصات من وزارة الداخلية، وإنشاء رئاسة خاصة بها تتمثل في رئاسة أمن الدولة.

وقال الصمعاني: إن هذه القرارات تأتي لتؤكد حكمة وحنكة خادم الحرمين الشريفين وسعيه الدائم لرفعة بلادنا وتطوير وتحديث قطاعاتها كافة بما يخدم أمنها واستقرارها وازدهارها ورفاهية شعبها.

وشدد الوزير الصمعاني على أهمية إنشاء رئاسة أمن الدولة، في وقت تشهد فيه المنطقة تحديات أمنية وسياسية دقيقة، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية التي تشكل تحدياً عالمياً، حيث انتشرت التنظيمات الارهابية، التي تهدف إلى زعزعة الأوطان، ونشر الفوضى فيها. وبيَّن الدكتور الصمعاني، أن توحيد أعمال المباحث العامة، والقوات الخاصة، وقوات الطوارئ، تحت رئاسة أمن الدولة، سيشكل نقلة نوعية في رفع كفاءة الأداء في هذه المؤسسة المهمة، من حيث امتلاكها للمعلومة الأمنية من خلال جهاز المباحث العامة، والعمل الميداني الفاعل من خلال جهازي قوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ. كما أنه سيسهم في ترشيد الإنفاق، من خلال دمج أعمالها، وتركيز التدريب والتأهيل الذي ستتبعه بما يحقق أحد جوانب وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخططها الطموحة. وأوضح أن مضامين الأوامر الملكية جاءت مؤكدة على أن كل الإصلاحات المتخذة تأتي في إطار ما تقتضيه المصلحة العامة، ولأهمية الاستمرار في تطوير القطاعات الأمنية بالمملكة، وفق أحدث التنظيمات الإدارية.

فشل اللجنة المشكلة منذ ٤ سنوات لحصر عدد المتضررين في الشرقية
مدة التقاضي تمنع مطالبة مستثمري «المساهمات المتعثرة» بحقوقهم

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alyaum.com/article/٤١٩٨٨٦٦

علي بن ظاهر - الخبر

حمل مختصون عقاريون الخوف من طول مراحل التقاضي وعدم الثقة في مقدار العائد على الأسهم العقارية للمساهمات المتعثرة التي علقوا فيها منذ سنوات، كسببين لإحجام عدد كبير من صغار المساهمين عن التقدم للجان المشكلة لمتابعة هذه المساهمات، سواء بصفة ودية أو رسمية خلال الفترة الماضية، كما أرجعوا سبب عدم متابعة أصحاب المساهمات العقارية المتعثرة قضاياهم بشكل جاد ومتواصل لانتظارهم تسويتها بشكل غير رسمي بحسب الوعود الودية التي قدمت لهم سابقا.

وأكد المختصون أن قرار لجنة المساهمات العقارية «تصفية» الأخير القاضي بتحويل ٦ مساهمات واقعة ضمن محجوزات شركة أرامكو في الدمام بصفتها خارجة عن الاختصاص الولائي للجنة.

وقال نائب رئيس اللجنة العقارية بغرفة الشرقية عماد الدليجان: «هناك مجموعة لم نستطع حصرها حتى الآن من المساهمات المتعثرة والتي تشمل محجوزات أرامكو وغيرها من المساهمات المعلقة، كما لا يوجد عدد محدد معروف للمساهمين الصغار، ولدينا متابعة لهذا الأمر بقدر المستطاع؛ نظرًا لارتباطه بجهات رسمية هي صاحبة القرار، لذا ينحصر عملنا في تتبع مراحل الإنجاز بقدر ما نستطيع.«

وتابع: «يبدو أن الخوف من طول مراحل معالجة المساهمات المتعثرة وانعدام الوضوح في الرؤية بحجم العوائد المتوقعة على الأسهم؛ جعل المساهمين الصغار يبتعدون عن متابعة قضاياهم بشكل رسمي معتمدين على البحث مباشرة عن حقوقهم مع المساهمين وبشكل خجول، ولكن القرار الأخير يجعل الأمر يسير في طريق واضح ومحدد، وأرجو أن يشجع جميع المساهمين في تسجيل مطالباتهم بشكل رسمي.«

وأضاف الدليجان: «سبق أن دعت اللجنة العقارية بغرفة الشرقية قبل ٤ سنوات المتضررين للتواصل معها لحصر المساهمات وتحديد أسباب التعثر وحصر المساهمين الصغار لمتابعة القضية ولكن للأسف لم يكن هناك جدية في التواصل.«

وأكد عضو اللجنة العقارية بغرفة الشرقية ورئيس اللجنة السابق خالد بارشيد: «بعض أصحاب المساهمات المتعثرة ليسوا من سكان المنطقة الشرقية، وذلك ما حال من نجاح عمل اللجنة المشكّلة قبل سنوات للتواصل مع أصحاب المساهمات المتعثرة.«

وتابع: «علمت من مصادر عقارية أن هناك تواصلا مع أصحاب المساهمات الـ٦ التي تم الإعلان عنها مؤخرًا للتواصل مع المحاكم القضائية للبت في مساهماتهم لتعجيل حلها وآمل أن يكون الحل قريبا ولا يأخذ وقتا طويلا.«

وكانت لجنة «تصفية» قد أوضحت أنه يحق لمساهمي، بوابة الذهب، صناعية الدمام، نماء، أرض أبو حدرية، جواهر النمر، أرض صناعية الدمام - في حال خروج المساهمات عن الاختصاص الولائي لها - التقدم للدائرة القضائية المختصة بقضايا المساهمات العقارية بالمحكمة العامة بالرياض للمطالبة بحقوقهم ممن ساهموا معهم، والرجوع لمن باعهم، منوهًا الى أن «العبرة بما يتقرّر شرعًا ويكتسب القطعية»، وفقًا للأمر السامي رقم ٤١١٨٢ وتاريخ ٩-٩-١٤٣٣هـ.

أدلاء «المدينة» تنظم ورشة عن «آليات الخدمات الإنسانية»

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

رابط الخبر

نظمت المؤسسة الأهلية للأدلاء في المدينة المنورة، ممثلة بقطاع الخدمات الإنسانية أول من أمس (الجمعة)، ورشة عمل بعنوان: «آليات عمل الخدمات الإنسانية بأدلاء المدينة المنورة»، للدليلات المرشحات للعمل في القطاع خلال موسم حج هذا العام ١٤٣٨هـ.

وأوضح عضو مجلس الإدارة المشرف على قطاع الخدمات الإنسانية كمال خليفة أن عقد الورشة يأتي في إطار الاستعدادات لموسم حج هذا العام ١٤٣٨هـ، من خلال ترشيح عدد من الدليلات للعام الحالي ممن لديهن التأهيل العلمي والمهني للتعامل مع الحالات الطبية، وذلك لمتابعة الحالات المنومة في مستشفيات المدينة المنورة خلال موسم الحج، والوقوف على حاجاتهن وتقديم الرعاية لهن بالتنسيق مع القطاعات الصحية في المدينة المنورة.

وبيّن خليفة أنه جرى خلال الورشة التطرق لمحاور عدة، تهدف في مجملها لتعريف المرشحات بإجراءات وآليات العمل في القطاع، الذي يسعى لتقديم خدمات إنسانية مميزة لضيوف الرحمن من خلال محوري القطاع الرئيسين المتمثلة في إرشاد الحجاج التائهين، ومتابعة الرعاية الصحية وفق منظومة متكاملة من البرامج أثناء فترة إقامة الحجاج وحتى مغادرتهم المدينة المنورة، بشكل يتوافق مع تطلعات حكومة المملكة في تقديم خدمات متكاملة تؤمن سلامة وراحة ضيوف الرحمن حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام.

هروب ٤ سجناء في تبوك

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

رابط الخبر

تمكّن أربعة سجناء من الهرب من سجن تبوك العام أمس (السبت).

وأكد المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العميد الدكتور أيوب بن نحيت لـ«الحياة» صحة الأخبار، موضحاً أنه عند الساعة الخامسة والنصف من فجر أمس تمكن «الأربعة» من الهرب، نافياً المعلومات التي تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي حول كون أحد النزلاء من المحكوم عليهم بالقصاص، مضيفا أنه تم إبلاغ الجهات الأمنية المختصة لاستكمال إجراءات البحث والتحقيق بحكم الاختصاص.

وزير العدل: نقلة نوعية في وقت تشهد فيه المنطقة تحديات

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

رابط الخبر

نوه وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، بالأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، التي نصت على عدد من القرارات والتنظيمات، التي جاء في مقدمها نقل عدد من المسؤوليات والتخصصات من وزارة الداخلية، وإنشاء رئاسة خاصة بها تتمثل في رئاسة أمن الدولة.

وقال: «إن هذه القرارات تأتي لتؤكد على حكمة وحنكة خادم الحرمين الشريفين وسعيه الدائم لرفعة بلادنا وتطوير وتحديث قطاعاتها كافة بما يخدم أمنها واستقرارها وازدهارها ورفاهية شعبها.«

وشدد على أهمية إنشاء رئاسة أمن الدولة، في وقت تشهد فيه المنطقة تحديات أمنية وسياسية دقيقة، إضافة إلى التهديدات الإرهابية التي تشكل تحدياً عالمياً، إذ انتشرت التنظيمات الإرهابية، التي تهدف إلى زعزعة الأوطان، ونشر الفوضى فيها.

وبين أن توحيد أعمال المباحث العامة، والقوات الخاصة، وقوات الطوارئ، تحت رئاسة أمن الدولة، سيشكل نقلة نوعية في رفع كفاءة الأداء في هذه المؤسسة المهمة، من حيث امتلاكها للمعلومة الأمنية من خلال جهاز المباحث العامة، والعمل الميداني الفاعل من خلال جهازي قوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ. كما أنه سيسهم في ترشيد الإنفاق، من خلال دمج أعمالها، وتركيز التدريب والتأهيل الذي ستتبعه بما يحقق أحد جوانب وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخططها الطموحة. وأوضح أن مضامين الأوامر الملكية جاءت مؤكدة على أن كل الإصلاحات المتخذة تأتي في إطار ما تقتضيه المصلحة العامة، ولأهمية الاستمرار في تطوير القطاعات الأمنية بالمملكة، وفق أحدث التنظيمات الإدارية لتكون على أعلى درجات الاستعداد لمواكبة التطورات والمستجدات، ومواجهة التحديات الأمنية كافة بقدرٍ عالٍ من المرونة والجاهزية.

رئيس «نزاهة»: الأوامر الملكية ستسهم في رفع كفاءة الأداء

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

رابط الخبر

ثمن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد المحيسن الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وما تضمنته من توجهات القيادة نحو رفع كفاءة الأداء والتنظيم لأجهزة الدولة، بما يكفل تمكينها من تحقيق أهدافها والتعاون والتنسيق في ما بينها، لتحقيق رؤية الوطن وتطلعاته.

وأكد أن الأوامر الملكية التي كان على رأسها إنشاء جهاز باسم «رئاسة أمن الدولة» تؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على التطوير المستمر وتحديث أجهزة الدولة لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، وهو ما يشهده الواقع الراهن وسيثبته المستقبل بإذن الله، وأن ما يشهده الوطن من جهود تطويرية مستمرة سيكون الأساس الذي يبنى عليه تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

«توصية شورية» لمنع زواج القاصرات دون الـ١٥

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
رابط الخبر

طالب أعضاء في مجلس الشورى السعودي بمنع زواج القاصرات دون سن الـ١٥ بشكل مطلق، وأن يتم السماح لعقد نكاح الفتيات دون سن الـ١٨ بضوابط أربعة. وجاءت المطالب عبر توصية قدمها خمسة أعضاء في المجلس هم: الدكتورة لطيفة الشعلان، الدكتورة موضي الخلف، الدكتورة نورة المساعد، الدكتورة فوزية أبا الخيل، والدكتور عيسى الغيث، في التقرير السنوي لوزارة العدل، على أن تناقش التوصية بعد انتهاء إجازتهم السنوية. (راجع ص٦)

وتنص التوصية (حصلت «الحياة» على نسخة منها): «على وزارة العدل عدم عقد النكاح للفتيات دون سن (١٥) إطلاقاً، وأن يكون عقد النكاح للفتيات دون سن (١٨) بضوابط أربعة، وهي موافقة الفتاة والأم، وتقرير طبي من لجنة مختصة لتأكيد أهلية الفتاة الجسدية والنفسية والاجتماعية للزواج، وألا يكون عمر الزوج أكثر من ضعف عمر الفتاة، وأن يكون عقد النكاح عن طريق القاضي المختص بمثل هذه الأنكحة المشروطة.»

وحدد الأعضاء سبعة مبررات لمطالبهم في مسوغات التوصية تشمل (الناحية الشرعية، الصحة الجسدية للأم ومواليدها، الصحة النفسية للأم ومواليدها، العبء على النظام الصحي ونظام الرعاية الاجتماعية في الدولة، التسرب من التعليم، الناحية الاجتماعية الاقتصادية، الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها المملكة). وأشاروا إلى أن تنظيم الزواج لا يدخل في الأمور العقدية أو التعبدية، بل هو من شؤون الحياة الخاضعة للمتغيرات، لافتين إلى أن كثيراً من أنظمة الدول الإسلامية بناء على المصلحة الراجحة تقيد سن الزواج بسن معينة.

وأوضحوا في توصيتهم أن الدراسات أثبتت أن الزواج الباكر له مضاعفات جسدية سلبية على صحة الفتيات، مثل ازدياد معدلات الإجهاض والولادات الباكرة، مع ارتفاع نسبة وفيات المواليد، لافتين إلى أن زواج القصر يرتبط بارتفاع المعاناة لاحقاً من الاضطرابات النفسية كالقلق والاكتئاب والمخاوف الاجتماعية ومشكلات التوافق الجنسي. واعتبروا في توصيتهم أن ظهور المشكلات الجسدية والنفسية والاجتماعية على الأمهات القصر أو مواليدهن يشكل عبئاً اقتصادياً إضافياً على النظام الصحي ونظام الرعاية الاجتماعية في الدولة، كما أن التسرب من التعليم في مرحلة دراسية باكرة يعد أحد أشد نتائج الزواج أو الحمل الباكر.

ورأوا أن تزويج الفتيات القصر مخالف للاتفاقات التي وقعت عليها المملكة، مثل تصديقها على اتفاق حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٨، وكذلك التصديق على اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩، إضافة إلى انضمام المملكة لبروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال الصادر عام ٢٠٠٠.

السعودية في عهد جديد: «قدها ونمدها»!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧٢٣/ar٥.htm

ناصر الصرامي

يصدم من هم خارج العمق السعودي التاريخي والإداري، عند محاولة فهمهم أو التعليق على التحولات الأخيرة في البلاد، بما في ذلك المحللون والمراقبون الغربيون، ومن يعتبرون أنفسهم عربياً معلقين سياسيين - مثلاً -، ذهولهم أو أصدمتهم تأتي من ضعف استيعابهم لعمق إدارة الحكم السعودي واستمراريته كما يفهمها أو أسّسها الملك عبد العزيز. وكما يوضحها ويضعها بصراحة غير مسبوقة تاريخياً في الحكم الملكي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود. الملك السابع في الدولة السعودية الثالثة والمؤسس للدولة السعودية الرابعة الحديثة.

التحولات التاريخية في بيت الحكم السعودي واضحة وملهمة لمن يراقبون التفاصيل، وليس للعامة أو من يتابعون القصص المضللة أو المسلية، اليوم تظهر لنا التركيبة بصورة مختلفة تماماً، أو ربما هي الحقيقة كما يجب أن تعزز بوضوح، فالملك هو الملك، صاحب الملك، صاحب البيعة، يرتب شئون البلاد وإدارتها وحاضرها ومستقبلها. والسر السعودي الذي لا يفهمه أي محلل خارجي هو أنّ الملك الممسك بالحكم، ولا يمكن لأحد أن يتجاوز هذه القاعدة الأساسية. وأن أسس «البيعة» تبدأ وتستمر بالسمع والطاعة، داخل الأسرة الحاكمة، وفي عموم البلاد، وهو نظام الحكم المناسب اليوم، والذي يحفظ تماسكها واستقرارها واستمراريتها.

ما يحدث في السعودية اليوم جدير بهذا الاهتمام والمتابعة إقليمياً ودولياً بالطبع، وهو ظاهر اليوم بشكل مكثف عبر وسائل الإعلام والتواصل والنشر، والبث والمشاركة والتفاعل، بشكل لم يسبق لها مثيل بفضل التطبيقات الحديثة وقنوات الاتصال الجديدة، كما التفاعل. وتدفق المعلومات اللحظي والآني.

نتحدث عن سلسلة من الأوامر الملكية، ليس للأسبوع المنصرم وحسب، ولكن عن كل ما صدر لسنة مضت، وما قبلها منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم، ثم في النقلة التاريخية لتولي ابنه الأقرب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، ليكون التالي على خط الحكم وسلّم العرش، فارضاً حضوره وإدارته وجدّيته ووعيه وحسن التدبير والتخطيط والرؤية. وهو الأقرب، لأنه ظل ملازماً لأبيه الملك، وتشرّب منه التاريخ والمعرفة والتصور السياسي والإداري منذ كان الملك سلمان أميراً للرياض التي حوّلها لتكون بين أكبر وأهم المدن والعواصم العالمية .. تصور ورؤية تشمل المنطقة والعالم.

السعودية اليوم تختلف عن السعودية بالأمس، لكنها بالتأكيد الاستمرار الأحدث لهذا التاريخ الحاكم للغد، والراسم لمستقبل تنميته وازدهاره. وفي نظام الحكم السعودي - الملكي - صاحب القرار والمسير للبلاد هو الملك، داخل الأسرة الحاكمة وفي طول البلاد وعرضها، وهو أيضاً من يملك «الأمر الملكي»، الذي يعتبر أعلى وأقوى أداة تنظيمية في المملكة العربية السعودية.

وفِي مرحلة تاريخية أو استثنائية وغير مسبوقة تأتي الأوامر الملكية مكثفة ومتواصلة ومتصلة، لإعادة ترتيب بيت الحكم السعودي مرة بعد مرة نحو مزيد من الثبات والدعم لكل مؤسسات الدولة. ومرة بعد مرة لإعادة التكوين وإصلاح جذري للجهاز الحكومي التنفيذي في قمة هرمه ومستويات تسلسله.

من الواضح أنّ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، والممسك بجدارة بأجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية يظهر قدرت استثنائية على العمل والإنجاز والتغير، بل والتصحيح العاجل في الجهاز التنفيذي الذي يتولى إدارته سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتنموياً. ولا يتردد كما يظهر للعلن، عن التعديل والترقية والإعفاء والمحاسبة لكل من يمنحهم الثقة لإدارة هذا الجهاز أو شغل هذا المركز أو ذاك.

سعة ومرونة إدارية مبهرة وطاقة شابة للعمل والإنجاز والحضور، كما وتصحيح ما انحرف من اختيار لبعض الأفراد أو المسارات، بما يكفل تحقيق مستقبل مستقر وطويل من النماء والازدهار للمملكة العربية السعودية لعقود وأجيال طويلة قادمة بإذن الله.

ذلك ببساطة بعض ما يفسر هذا الدعم والارتباط الاستثنائي للسعوديين مع ولى العهد الجديد، وأن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، كما يردد السعوديون بكل أطيافهم، في تأكيد للبيعة التاريخية الفاصلة: «قدها ونمدها»..!

وزارة التعليم وخنق الابتعاث

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=٣١٠١٣١

علي الحجي

الحراك الاجتماعي بين طبقات المجتمع هو الذي يبعث فيه الحيوية والتجديد وبالتالي يبقيه على خط النماء الصاعد، وقد كان برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي هو البداية الحقيقية لهذا الحراك، فقد استهدف جميع طبقات المجتمع وأوجد التنافس بينهم لكي يكون البقاء للأصلح.

فكانت نتيجته حراكا اجتماعيا كبيرا على المستوى الوعي والإدراك والتفهم والتعايش، ناهيك عن الجانب العلمي الذي ظهر في تميز الكثير من المبتعثين في تخصصاتهم، وظهر أثرهم في القطاعات التي انخرطوا فيها بعد عودتهم للبلاد.

هذا الحراك حرك الجمود الاجتماعي الذي كنا نعيشه، وكان المنتفعون به هم الطبقات الثرية في المجتمع والقادرين على ابتعاث أبنائهم للحصول على تعليم عالٍ، وبالتالي عند عودتهم يتولون المناصب بحكم شهاداتهم، فيما الكثير من الشباب كانوا يحصلون على تعليم محلي لا يؤهلهم لمقارعة أصحاب الشهادات العالمية العليا، فيكون نصيبهم الوظائف التنفيذية.

برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي أوجد هذا الحراك، وأتاح الفرصة لجميع أبناء الوطن للحصول على ما يستحق حسب إمكاناته وقدراته، وبالتالي تسرب جزء كبير من الشباب لمنافسة الطبقات الثرية، فظهرت صيحات الألم والتحذير.

ولم يكن مستغربا أن نشاهد التناقض لدى كثير من هذه الطبقة، فتجده أول المحذرين من هذا البرنامج وبعدها بأيام يحتفل بتخرج ابنه من جامعة غربية بشهادات عليا.

وكان العزف على وتر أخطاء الحالات الفردية وتصويرها وكأنها خطأ البرنامج هو السائد، والأسوأ هو افتعال إحصاءات وتقارير كاذبة لإعطاء مصداقية لطرحهم، بينما كان يفترض على المنصف، وهو يشاهد إيجابياته، أن يحدد أخطاء البرنامج والحلول لها.

وخلال المراجعات الأخيرة والتعديلات التي أجرتها وزارة التعليم، تم تلافي الكثير من السلبيات في البرنامج وإصلاحها، ولكن تم خنق البرنامج كثيرا وتقليصه بدرجة كبيرة لم يعد بها قادرا على إيجاد الزخم الذي أوجده في البداية.

نظام الابتعاث الخارجي للجميع، ويفترض أن يستفيد منه الجميع لإعطاء فرصة للكفاءات من الشباب بإخراج ما لديها من قدرات وتطويرها، فالوطن للجميع بلا استثناء.

"حقوق الإنسان": ثلث الليبيين يعانون "غذائيا وصحيا"

المصدر: جريدة اخبار ليبيا الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م
رابط الخبر

قالت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بليبيا، السبت، إن المعاناة الإنسانية في البلاد وصلت إلى درجات غير مسبوقة حيث يعاني ثلث الليبيين من انعدام الأمن الغذائي والصحي وفي مقدمتهم المهجرين والنازحين بالداخل والخارج.

وأعربت اللجنة في بيان، عن قلقها الشديد إزاء استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية والمعيشية والصحية والاقتصادية التي يمر بها المواطنون، مؤكدة أن مجموع الذين يعانون من سوء الأوضاع المعيشية والإنسانية والصحية وبحاجة للمساعدة بلغ ٣.٥ مليون بينهم ٣٩١.٤١٦، نازح داخلي منذ ٦ سنوات، وآخرين من النازحين والمشردين داخليا يعيشون أوضاعا إنسانية ومعيشية وصحية مأساوية للغاية، جراء الأزمة الراهنة.

وأضافت اللجنة أن أبرز العوامل التي تلعب دورا مهما في تفاقم الأزمة الإنسانية والمعيشية والأمنية في ليبيا هي استمرار التصعيد العسكري وأعمال العنف والانفلات الأمني والانقسام السياسي وتأخر التسوية للأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية وانهيار القطاع الصحي ونقص في الأغذية والمياه والأدوية، فضلاً عن تزايد انقطاع التيار الكهربائي وغياب الخدمات الأساسية وانهيار قيمة الدينار الليبي في السوق الشرائية وغلاء الأسعار وانعدام السيولة النقدية المحلية من البنوك وتأخر صرف المرتبات بعموم البلاد ، أدى و يؤدي إلى تشريد المدنيين وفاقم من معاناتهم وأزمتهم الإنسانية والمعيشية والأمنية ، ويزيد من سوء وتردي الوضع الإنساني في ليبيا.

وحذّرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من مغبة حدوث كارثة إنسانية غير مسبوقة في ليبيا جراء استمرار التصعيد الجديد للعمليات العسكرية وأعمال العنف في عموم البلاد واستمرار الأزمة السياسية وتأخر حل وتسوية الأزمة السياسية، محملة أطراف الأزمة السياسية وأطراف النزاع العسكري في البلاد، الأزمة التي يعانيها المدنيون.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧٠٧٢٣/cr١.htm

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٩ شوال ١٤٣٨هـ - ٢٣ يوليو ٢٠١٧م

http://www.alriyadh.com/